



UN LIBRARY

JUL 3 1989

Distr.
GENERAL

E/1989/112/Add.1

23 June 1989

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH



UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات
الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المشاورات التي
أجريت مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالنيابة ،
ومع رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

إضافة

١ - عقد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
العنصري مشاورات بشأن الحالة الراهنة في جنوب افريقيا والإجراءات التي اتخذها
المجتمع الدولي ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا منذ المشاورات التي عقدت في
عام ١٩٨٨ .

٢ - واستعرض الرئيس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة خلال دورتها الثالثة
والاربعين . ودعت الجمعية العامة في قرارها ٥٠/٤٣ جيم مجلس الامن الى فرض جزاءات
إلزامية وشاملة وتميز الحظر الإلزامي لتوريد الاسلحة الموجود فعلا والذي فرضه مجلس
الامن في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) . وفي قرارها ٥٠/٤٣ دال ، دعت الجمعية جميع الدول التي
لم تتخذ بعد تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب افريقيا أن تقوم بذلك ،
ريشما يفرض مجلس الامن جزاءات شاملة وإلزامية . ودعت الجمعية في القرار ٥٠/٤٣
الف ، جميع الدول الى تأييد كفاح الشعب المضطهد في جنوب افريقيا والإسراع في تقديم
المزيد من المساعدات السياسية والاقتصادية والتعليمية والقانونية والإنسانية ومأثر
أشكال المساعدة الأخرى لشعب جنوب افريقيا وحركات تحريره الوطني . ودعت الجمعية في
القرار ٥٠/٤٣ ياء الى قيام مجلس الامن بفرض حظر نغطي إلزامي على جنوب افريقيا كما

دعت الدول المصدرة والناقلة للنفط والمعاملة به الى تعزيز عمليات الحظر النفطي الطوعية التي فرضتها بالفعل دول كثيرة . وفي القرار ٥٠/٤٣ كاف دعت الجمعية الى اتخاذ إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري عن طريق مطالبة سلطات جنوب افريقيا بإجراء تغييرات في الشروط القمعية بما في ذلك الإفراج عن جميع السجناء السياسيين ورفع حالة الطوارئ فوراً وإلغاء القوانين التمييزية . ويناشد القرار أيضاً جميع الدول التي لم تنظر بعد في اتخاذ تدابير تشريعية وطنية أو تدابير أخرى ملائمة لزيادة الضغط على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، أن تقوم بذلك . وفي القرار ٥٠/٤٣ بء ، حثت الجمعية بقوة على إنهاء جميع انتهاكات حظر توريد الأسلحة ، وقررت في القرار ٥٠/٤٣ زاي عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي .

٣ - وأشار رئيس اللجنة الخاصة الى أن التسوية في ناميبيا قد بعثت الأمل في أن يؤدي الضغط الدولي الى إلغاء سياسات نظام الفصل العنصري . وأضاف أنه بالرغم من قرب الوصول الى حل في ناميبيا فإنه ينبغي ألا يعني ذلك تخفيف وطأة التدابير ضد نظام الفصل العنصري اللاإنساني والجائر الذي لا يزال مستمرا في قمع الأغلبية المؤلفة من السود في جنوب افريقيا . ويظهر أن الحالة لا تزال قائمة ولذلك لا بد من الإبقاء على الجزاءات وتعزيزها نظرا لشبوت كونها من أنجع الوسائل السلمية المتاحة للمجتمع الدولي لاستدراج نظام الفصل العنصري الى التخلي عن سياسات الفصل العنصري .

٤ - وأحاط رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري علما مع الأسف بقرار نظام الفصل العنصري القاضي بتمديد حالة الطوارئ مرة أخرى . وقال إنه يدل بوضوح على تصميم النظام على مواصلة سياساته القمعية ، مسهما بذلك في زيادة تدهور الحالة السياسية والاجتماعية في جنوب افريقيا .

٥ - ولاحظ الرئيس زيادة عضوية النقابات العمالية في جنوب افريقيا مما يعزز قوة الحركة العمالية للقيام بدور بارز في المعارضة المناهضة للفصل العنصري . ولما كان استمرار الحركة العمالية في جنوب افريقيا يشكل تحدياً لنظام الفصل العنصري ، وحيث أنه كان من المتوقع أن تزداد مطالبة العمال بإجراء تغيير ذي مغزى في جنوب افريقيا ، لاحظ الرئيس أيضاً أن النظام الحاكم في جنوب افريقيا لا يزال يتخذ تدابير واستراتيجيات قمعية لإخماد قوة الحركة العمالية . ولا يزال العمال يشتغلون في ظل ظروف لاإنسانية ومهينة بسبب انهيار الحياة الأسرية ، والمشاكل الناشئة عن انخفاض المعنويات والعنف . وما برح فرض عقوبات قاسية بحق جرائم يزعم أنها ارتكبت خلال إضرابات العمال وانقطاعهم عن العمل ، شيئاً مألوفاً .

٦ - وأشار رئيس اللجنة الخاصة الى ما جاء في الانباء من قول مؤداه إن معدل عمليات الإعدام قد ارتفع بصورة مطردة في السنوات الأخيرة ، الأمر الذي يتناقض مع الضغط المتصاعد ضد عقوبة الإعدام في أرجاء كثيرة من العالم . فقد أصدرت المحاكم في جنوب افريقيا عقوبة الإعدام على ما يزيد على ١ ٥٠٠ شخص في السنوات العشر الأخيرة ، ويشمل ذلك كثيرا من حالات الإعدام بدافع سياسي . وشدد الرئيس على إدانة اللجنة الخاصة ، للتطبيق التعسفي لعقوبة الإعدام كوسيلة لإخماد المقاومة المتزايدة للشعب المضطهد في جنوب افريقيا . وقد أشار سخط اللجنة الخاصة بوجه خاص استخدام عقوبة الاعدام في القضايا التي احتج فيها بمذهب "الهدف المشترك" المرفوض . وفي ذلك السياق ، أعرب الرئيس أيضا عن قلق اللجنة العميق إزاء استخدام القضاء في جنوب افريقيا كوسيلة قمعية أخرى كما يستدل على ذلك من قضية محاكمة دلماس وقضايا أخرى .

٧ - وأشار رئيس اللجنة الخاصة أيضا إلى ما جاء في الانباء من قول عن زيادة أنشطة جماعة الأمن الأهلية ، بما في ذلك عمليات اغتيال المعارضين البارزين للفصل العنصري ومئات من الأشخاص الذين ماتوا نتيجة لموجة الارهاب والعنف الأخيرة . ومن المعتقد أن النظام في جنوب افريقيا يؤيد بصورة سرية أنشطة جماعات الأمن الأهلية كوسيلة لتحديد الحركات الديمقراطية وتبرير إعادة فرض حالة الطوارئ .

٨ - وذكر رئيس اللجنة الخاصة أن القيود المفروضة على وسائل الاعلام في جنوب افريقيا وفي الخارج منعت الصحف ووسائل الاعلام السمعية البصرية من فضح الغطاء التي يتركبها النظام . وأكدت التقارير وجود عملية قمع مستمرة لتدفق المعلومات داخل جنوب افريقيا وخارجها . وبصرف النظر عن الاساليب المفحوشة التي يتبعها نظام الفصل العنصري لتقييد حرية وسائل الاعلام ، رفض النظام أيضا دخول الصحفيين إلى البلاد ، وقيّد حرية المنظمات والأفراد الذين تلقى أفكارهم أذنا صاغية لدى الجمهور ، وقام بهجمات مسلحة على بائعي الكتب والمحريين . وأعاق النظام بصورة منهجية حرية الاعلام فتحكّم بذلك بمدى الوعي السياسي لأغلبية السكان في جنوب افريقيا والحركات الداعلية الى التغيير .

٩ - وأكد الرئيس من جديد أن الوضع المتدهور في جنوب افريقيا يتطلب اتخاذ تدابير منسقة تنسيقا جيدا على الصعيد الدولي ومطبقة تطبيقا فعالا لدفع نظام الفصل العنصري على التخلي عن سياساته البغيضة .

١٠ - وبالرغم من التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي ، فقد حذر الرئيس من المحاولات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية والمالية الدولية لتخفيف موقفها حيال ديون جنوب افريقيا . إذ لا تزال تلك المؤسسات تمنح القروض وتعيد جدولتها فتخفف بذلك العبء عن جنوب افريقيا وتضرب عرض الحائط بالدعوة الدولية لوقف منح القروض وتقييد الائتمانات بغية فرض الضغوط على حكومة بريتوريا لإزالة الفصل العنصري . ولاحظ الرئيس أيضا أن عددا من الشركات عبر الوطنية التي أعلنت عن تجريد استثماراتها ، لا تزال تقيم روابط مع جنوب افريقيا . وأشار أيضا إلى أنه ينبغي للشركات عبر الوطنية التي أحالت ملكية شركاتها إلى هيئات تجارية محلية في جنوب افريقيا أن تكفل قيام المالكين الجدد بضمان رفاه وحقوق العمال .

١١ - ووجه رئيس اللجنة الخاصة انتباه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع المنظمات في منظومة الأمم المتحدة لإنهاء علاقاتها مع الشركات عبر الوطنية والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي لا تزال تتعاون مع النظام الحاكم في جنوب افريقيا .

١٢ - وأعرب رئيس اللجنة الخاصة عن قلقه إزاء تزايد حالات انتهاك حظر توريد الأسلحة الذي دعى إليه مجلس الأمن بموجب قراره ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) . وأضاف أن اشتراك جنوب افريقيا في المعرضين العسكريين اللذين أجريا في شيلي وتركيا يعد تعبيراً عن التجاهل الكامل للقرارين المذكورين . وإن قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية ببيع تصاميم غواصة ، واستمرار شيلي وإسرائيل في تعاونهما العسكري مع جنوب افريقيا يشكلان انتهاكين آخرين من الانتهاكات الخطيرة لإرادة المجتمع الدولي . ولا تزال اللجنة الخاصة والجمعية العامة تحثان الحكومات على احترام حظر توريد الأسلحة والامتناع عن التعاون العسكري بأي شكل من الأشكال مع النظام العنصري في جنوب افريقيا .

١٣ - وأبلغ رئيس اللجنة الخاصة رئيس المجلس بأن أعمال الفريق الحكومي الدولي لرمد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا مستمرة على نحو يدعو للتفاؤل . فقد قدم الفريق تقريره الثاني إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين (A/43/44) . وقام الفريق أيضا ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة ، برعاية جلسات الاستماع المتعلقة بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا التي عقدت في نيويورك في يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩ . وأبرز تقرير الفرقة المعنية بشهادات الاستماع عددا من الخطوات التي اتخذت لضمان التنفيذ الدقيق للحظر النفطي المفروض

على جنوب افريقيا . وحقت جلسات الاستماع نجاحا في نصره قضايا متملة برصد الانتهاكات المحتملة للحظر النفطي . غير أنه يلزم القيام بمزيد من العمل لضمان وقف توريد النفط الى جنوب افريقيا . ويتمتع الفريق الآن بإمكانية الوصول المباشر الى البيانات المتعلقة بتحركات النقل البحري ، ومن شأن ذلك أن يزيد في تعزيز قدرة الفريق على الحصول على المعلومات ذات الصلة . وناشد الرئيس جميع الحكومات التعاون مع الفريق في الاضطلاع بهولايته .

١٤ - وأعرب الموظفان اللذان يشغلان الرئاسة عن أملهما في أن يتم بتأييد نشط من المجتمع الدولي ، التوصل في وقت قريب ، الى تسوية سلمية بشأن الأزمة في جنوب افريقيا ، استنادا إلى الاقرار بحق جميع مواطني جنوب افريقيا في الحرية والعدل وفي قيام مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

١٥ - ودعا رئيس اللجنة الخاصة ورئيس المجلس ، المجتمع الدولي الى مواصلة التعاون بغية زيادة الضغط على نظام الفصل العنصري لوضع حد للام التي تتعرض لها غالبية السكان في جنوب افريقيا وتحقيق حل سلمي وعادل استنادا الى الافراج عن جميع السجناء السياسيين والغاء القوانين التمييزية والتفاوض مع القادة الحقيقيين للغالبية العظمى . وطلبا أيضا من المجتمع الدولي زيادة تقديم الدعم المادي والمعنوي الى شعب جنوب افريقيا ودول خط المواجهة .

- - - - -